A40-WP/632
P/59
1/10/19

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

تقرير اللجنة التنفيذية
عن البند رقم ٢٢
من جدول الأعمال

أقرت اللجنة التنفيذية التقرير المرفق بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال.

ملاحظة — بعد إزالة هذه الصفحة، ينبغي وضع هذه الورقة في مكانها المناسب في حافظة التقرير.

البند رقم ٢٢ من جدول الأعمال: تعبئة الموارد والصناديق الطوعية

٢٢-١ أحاطت اللجنة علما بالوثيقة A40-WP/50 التي قدمتها الإيكاو. وأحاطت علماً بالزيادة البالغ قدرها ١٢٣ في المائة بين الفترتين ٢٠١٨-٢٠١٦ و٢٠١٣-٢٠١٥ المتلقاة في صناديق الإيكاو الطوعية بشكل تراكمي. ونوّهت اللجنة مع الامتنان بالولايات المتحدة والصين وكندا باعتبارها الدول الثلاث التي تتصدّر الجهات المانحة للايكاو. كما أشادت بالدول الـ١٣٣ التي دعمت الإيكاو من خلال خلال إتاحتها موظفين على نفقتها، ويشمل ذلك المعارين لأجل قصير أو طويل و/أو تنظيم المؤتمرات والفعاليات ومؤتمرات القمة والاجتماعات وحلقات العمل.

٢٢-٢ وأعربت اللجنة عن تقديرها للمساهمة القيمة التي تقدمها الدول الأعضاء التي تستضيف على أراضيها مكاتب الإيكاو من المقر إلى المكاتب الإقليمية، وهي تحديداً كندا والمكسيك وبيرو وفرنسا ومصر والسنغال وكينيا وتايلندا والمكتب الإقليمي الفرعي في الصين.

٢٢-٣ ونوّهت اللجنة بمختلف الصناديق وأبدت اهتمامها بها وبالغرض منها، وكذلك بالتفاصيل عن مساهمات كلٍّ صندوق من الصناديق الطوعية ونفقاتها، مشيدةً بالأدوات والإجراءات التي وُضعت لزيادة تعزيز تعبئة الموارد الطوعية.

٢٢-٤ واستصوبت اللجنة الحاجة إلى تنويع نطاق المانحين، ورحبت بفرصة المشاركة الاستراتيجية مع المؤسسات المالية لدعم قطاع الطيران. وتخضع هذه الإجراءات للموارد المتاحة في الميزانية البرنامجية العادية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ وللمساهمات من خارج الميزانية. وبناءً على ذلك، أيدت اللجنة القرار المحدّث المدرج في ورقة العمل A40-WP/50.

٢٢-٥ وفي الختام، أعربت اللجنة التنفيذية عن تقديرها لمبادرات وإنجازات الأمانة العامة في تعبئة الموارد الطوعية. وفضلاً عن ذلك، رحبت اللجنة بما تبذله الأمانة من جهود للارتقاء بالمساءلة، والكفاءة في الإدارة، والشفافية، إذْ إنَّ من شأن ذلك أن يعزز مساعي الإيكاو لدى المانحين بغيةَ تعبئة الموارد.

٢٢-٦ وبناءً على المناقشات، اتفقت اللجنة على أن تقدم إلى الجلسة العامة القرار التالي من أجل اعتماده:

القرار ٢٢- .. : تعبئة الموارد

إنّ الجمعية العمومية:

إذ تُسلّم بأن النقل الجوي يُشكّل حافزاً للتنمية المستدامة وبأنّه، بالرغم من أهميته الاقتصادية والاجتماعية، يتلقّى تمويلاً محدوداً من آليات التمويل الدولية القائمة دعماً لتطوّره؛

وتُسلّم بأنّ نجاح تنفيذ مبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب" يستوجب زيادة مستوى التمويل والاستثمارات بدعم من الدول الأعضاء كافة؛

ونظراً لأنّه قد لا تكون لدى الدول الأعضاء، في حالات معيّنة، فرص الوصول إلى الموارد اللازمة لسدّ أوجه القصور التي تمّ الكشف عنها عبر برامج التدقيق التي تنفّذها الإيكاو ولتعزيز شبكات النقل الجوي في بلدانها؛

ولمّا كانت معظم البلدان النامية تواجه صعوبات في دخول العديد من الأسواق المالية، ولا سيّما أسواق رأس المال الأجنبي، لتمويل النمو المستدام للطيران المدني؛

ولمّا كان المجلس قد أنشأ، بالاستناد إلى الأهداف الاستراتيجية للإيكاو، صناديق ائتمانية محدّدة الغرض ومتعدّدة المانحين بهدف مساعدة الدول الأعضاء في النهوض بالطيران المدني؛

وتُذكّر بأنّ العديد من قرارات الجمعية العمومية، بما فيها القرارات ٣٩-١٢ و٣٩-١٤ و٣٩-١٦ و٣٩-١٨ ~~٣٨-٢~~ ~~و٣٨-٥~~ و٣٨-٧ ~~و٣٨-١٥~~ و٣٧-١٦ ~~و٣٦-١٧~~ و٣٦-١٨ و٣٥-١٥ و٣٣-١ و٣٣-٩ و٢٩-١٣ و٢٢-١٩، تحثّ الدول والمنظّمات الدولية والمؤسسات المالية على إقامة شراكات وتعبئة الموارد لأغراض المساعدة الفنية والتبرّع لصناديق الإيكاو؛

وتعترف بالمساهمات الملحوظة التي قدّمتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وشتّى المانحين في صناديق الإيكاو ذات الصلة بتحقيق أهداف الإيكاو؛

وتُسلّم بأنّه من شأن سياسةٍ لتعبئة الموارد تتّسم بالشمول ووضوح الغرض أن تعزّز من دعم الإيكاو للدول في تيسير الوصول إلى الموارد لتطوير نُظُم الطيران المدني بها؛

ولمّا كانت لدى الإيكاو سياسة بشأن تعبئة الموارد ترمي إلى تأمين مساهمات طوعية كافية وأكثر قابلية للتوقّع ومستدامة تُيسّر أداء مهمّة المنظّمة وتُكمل ميزانية البرنامج العادي وتُساعد الدول في الحصول على التمويل بما يُعزّز سلامة وكفاءة وأمن شبكة النقل الجوي وجدواها الاقتصادية وصلاحيتها البيئية؛

تقرّر ما يلي:

١- توجِّه المجلس والأمينة العامّة، كلٌّ في مجال اختصاصه، لتأمين مواصلة الإيكاو أداء دورها كداعية في مجال الطيران من خلال نشر الوعي فيما بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتّحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والجهات المانحة بفوائد تعبئة الموارد لأغراض الاستثمار في النمو المستدام لنُظُم النقل الجوي في الدول الأعضاء؛

٢- تحثّ الدول الأعضاء وقطاع الطيران والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والجهات المانحة وغيرهم من الجهات المعنية على دعم تنفيذ أنشطة المساعدة بما يتماشى وخطط الطيران العالمية والإقليمية وأولوياتها التي حدّدتها المنظّمة مع تفادي ازدواجية الجهود؛

٣- تطلب من الأمينة العامة إعداد مواد إرشادية لمساعدة الدول في إدراج أولوية قطاع الطيران في خطتها الإنمائية الوطنية والارتقاء بهذه الأولوية في تلك الخطط، مع تطوير خطط استراتيجية قوية لقطاع النقل الجوي وخطط رئيسية للطيران المدني؛

٤- تحثّ الدول الأعضاء على العمل مع المؤسسات المالية لإعطاء الأولوية في التمويل لقطاع الطيران لتنفيذ مشروعات المساعدة والمشروعات الوطنية، دعماً لمبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب"؛

٥- تحثّ الدول الأعضاء على تأمين التمويل الوطني لأغراض النموّ المستدام للنقل الجوي وتشجّعها على التماس المساعدة من الإيكاو، عند الاقتضاء؛

٦- تحثّ الدول الأعضاء التي توفّر المساعدة الإنمائية الرسمية أن تقرّ بإسهامات الطيران القيمة في التنمية المستدامة من خلال النظر في تسخير الالتزامات وانفاق التدفقات المالية لتعزيز النقل الجوي في الدول التي تحتاج إلى ذلك و**تشجّع** الأمينة العامة على مساعدتها في تحقيق هذا المسعى؛

٧- تحثّ الدول الأعضاء كافة وقطاع الطيران والمنظّمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والمانحين وشتّى الجهات المعنية ممّن لديها القدرة، على مواصلة التبرّع لصناديق الإيكاو وإقامة الشراكات مع الدول التي تحتاج إلى ذلك بغية توفير الموارد المالية والفنية لمساعدتها في تطوير نُظُم الطيران المدني بها، بما في ذلك تحسين قدراتها على المراقبة؛

٨- توجّه المجلس والأمينة العامة، في نطاق اختصاصاتهما، لأن يستمرّا في تعزيز شراكات المنظمة مع المؤسسات المالية لإعطاء الأولوية أو لإدراج الطيران في خططها وبرامجها، وذلك بهدف تيسير حصول الدول على الأموال أو على

التمويل لمشاريعها الإنمائية في مجال الطيران؛

٩- توجّه الأمينة العامّة لوضع الاستراتيجيات والوسائل لتعبئة الموارد لدى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتّحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والآليات ذات الصلة، بغية تقديم المساعدة للدول التي تحتاج إلى ذلك ولا سيّما أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجُزُرية الصغيرة النامية، في تعزيز نُظُم النقل الجوي بها عند الاقتضاء وبما يتوافق مع مبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب"؛

١٠- توجّه الأمينة العامة للعمل مع المنظّمات الدولية بما يضمن تجسيد أولويات الطيران وما يتيحه من فرص، على النحو المناسب، في المبادرات العالمية والإقليمية ذات الصلة بتعبئة الموارد لأغراض تطوير النقل الجوي؛

١١- توجّه الأمينة العامّة للعمل مع المنظّمات الدولية بما يكفل مواءمة مبادرات الإيكاو الخاصّة بتعبئة الموارد واندماجها ضمن إطارات التمويل والتنمية ذات الصلة.

١٢- تعلن أن هذا القرار يحل محل قرار الجمعية العمومية ٣٩-٢٦ بشأن تعبئة الموارد.

– انتهى –